بقلم : جوني منصور*

الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية: القضاء «مجنّد» والمواطن يسدد الفاتورة الباهظة

مدخل

ما زالت قضية الاستيطان تحتل موقعاً مركزياً في الاجندة السياسية، خاصة ما له علاقة بمتابعة المفاوضات بين اسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية. ومن الملاحظ والمفهوم ايضاً ان هذه القضية بالنسبة لإسرائيل غير مقتصرة على ما تفرضه من متابعات عسكرية ومالية، إنما هي ورقة مساومة ستطرح بشكل قوي وفظ في مفاوضات الحل النهائي للصراع بين الطرفين.

وسنحاول في مقالنا هذا التطرق إلى حماية القضاء الاسرائيلي للمستوطنين وأحياناً كثيرة وقوعه فريسة في فم هذا الاستيطان، أو تحوله إلى جريرة له من خلال الاحكام الساخرة التي تفرضها المحاكم والاطراف القضائية التابعة على المستوطنين مقابل تعامل هذا القضاء سواء المدني أو العسكري، بقسوة مع الفلسطينيين. ومن جهة أخرى فإن الاستيطان نجح في رهن الاقتصاد الاسرائيلي من خلال تحويل ميزانيات كثيرة لتنفيذ المشاريع والمخططات الاستيطانية.

وبناء عليه سنفحص مدى الارتباط بين القضاء والميزانيات المتعلقة بالاستيطان، وردود الفعل المختلفة في الشارع الاسرائيلي تجاه هذه القضية التي تكلف الحكومة الاسرائيلية والمواطن الاسرائيلي ملايين الدولارات كل سنة، بالرغم من ازدياد عدد الافواه الجائعة في اسرائيل.

القضاء الاسرائيلي خارج أم داخل اللعبة الاستيطانية

عند قيامنا بعملية فحص علاقة القضاء الاسرائيلي وتدخله في القضايا والشؤون والنشاطات الاستيطانية، نجده يلجأ إلى

*) مؤرخ ومحاضر في كلية مار الياس – عبلين، وبيت بيرل

طرح اجابات غير اعتيادية أو طبيعية ومنطقية، فعلى سبيل المثال، في حال تقديم طلب دعوى أو استئناف الى المحكمة العليا الاسرائيلية بشأن أراض صودرت فإن الرد يكون : الموضوع غير قابل للطرح في المحكمة، ولمقدمي الاستئناف لا توجد مكانة قانونية، أو ان المحكمة غير مخولة بمعالجة قضايا من هذا النوع في ما يخص اراضي خارج نفوذها القضائي والقانوني، وأن هذه الأراضي واقعة ضمن سلطة أخرى، وغيرها من الادعاءات التي جعلت من القضاء الاسرائيلي «خادماً مطيعاً» لرغبات ومخططات المستوطنين ومشاريعهم الاستيطانية.!

ولو فحصنا القضايا التي طرحت أمام القضاء الاسرائيلي، وخاصة المحكمة العليا، بما يتعلق ومسألة الأراضي الفلسطينية والممتلكات التي تمت مصادرتها، لتبين لنا أن معظمها حصل في السبعينيات من القرن المنصرم. وكانت المصادرات تتم من منطلق دواعٍ أمنية /عسكرية، أي أن الأراضي والممتلكات المصادرة تخدم المصالح الامنية الملحة لاسرائيل. والواقع أن قرارات المحكمة العليا الاسرائيلية بررت عمليات المصادرات وإنشاء المستوطنات على الاراضي المصادرة من هذا المنطلق. وأيضاً فإن المحكمة العليا صادقت على اقامة المستوطنات في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات استناداً إلى كون الاراضي التي صودرت هي أراضي دولة.

ومن هذه النقطة حصراً نستنتج أن قرارات المحكمة العليا منحت تبريراً ومصادقة قانونية للمستوطنات، ووضعت حجر عثرة أمام اية محاولة مستقبلية لتقديم استئناف قانوني أمام أجهزة القضاء الاسرائيلية.

وخلال السبعينيات من القرن الماضي قُدّمت عشرات دعاوى الاستئناف أمام المحكمة العليا المخولة النظر والبت في الاستئنافات. وكانت الاستئنافات التي قدمت تتعلق بالاراضي التي تمت مصادرتها واقامة مستوطنات عليها. وتبنت المحكمة العليا موقف وادّعاء الدولة الاسرائيلية بأن السيطرة على أرضٍ خاصة ومصادرتها هو أمر شرعي من أجل إنشاء مستوطنة مدنية ما دامت المصادرة وإنشاء المستوطنة يخدمان الاحتياجات العسكرية مؤقتاً.

ويجمع الباحثون والاعلاميون في الشأن الاستيطاني على تقسيم نظرة القضاء الاسرائيلي نحوه إلى مرحلتين، الأولى حتى قرار المحكمة العليا في قضية ألون موريه؛ أي حتى العام ١٩٧٩، والثاني من بعد هذا القرار.

فمنذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة رفض القضاء الاسرائيلي التدخل في سياسة الحكومة الاسرائيلية بخصوص المصادرات التي اتبعتها، حتى في حالة كون الاراضي المصادرة خاصة، وتحول لصالح المستوطنات. فالقضاة في المحاكم قبلوا كل القرارات الحكومية أو تلك التي صدرت عن قيادة الجيش الاسرائيلي والمتعلقة بالأراضي المصادرة بحجج أمنية. ولكن المسألة أخذت أبعاداً جديدة وحصل تغيير ملحوظ امتد على فترة زمنية معينة في أعقاب الاعتراض والالتماس الذي قدم بخصوص مستوطنة ألون موريه حيث ان المصادرات للأراضي في هذه المستوطنة كانت أبعد من الحاجات الأمنية التي قد قبلها القضاء الاسرائيلي ولو بإغماض العين، ففي هذا الالتماس تبين أن المصادرات كانت لأغراض مدنية مشفوعة بتيارات ايديولوجية صهيونية، فما كان من القاضي لندوي وهو المعروف بميوله اليمينية إلا أن أصدر قراره ولأول مرة بهدم مستوطنة يهودية أُقيمت على خلفية مدنية ولاحتياجات خاصة.[٢]

ومن هنا نستنتج أنه بالرغم من أن نظرة حزبي العمل والليكود مختلفة في قضايا تنفيذ الاستيطان، إلا أن الحزبين متفقان بشأن كون الاستيطان جزءاً من عملية خلاص وإنقاذ أرض الآباء والأجداد في كل شبر من فلسطين (أرض اسرائيل)، ويتوجب على الحزبين كل بطريقته توفير الآلية لتنفيذ العمليات والنشاطات الاستيطانية التي تحقق المشروع الاستيطاني، وهو أساس المشروع الصهيوني.

وكان حزب العمل الذي وضع المشروع الاستيطاني قيد التنفيذ نهج بنوع من الحذر والخفية في حالات كثيرة ضمن مسيرة هذا المشروع، أما عند تولي الليكود رئاسة الحكومة فإن المشروع أصبح علنياً بكل تفاصيله ومدعوماً من الأجهزة القضائية والإعلامية والسياسية في كافة مستوياتها. والاشارة هنا إلى أن المستشار القضائي للحكومة اهارون باراك (فيما بعد عين رئيساً للمحكمة العليا) قام بوضع مئات من التفاسير والاجازات لحالات استيطانية، ولهذا نلاحظ أن الحكومة نالت غطاء ودعماً قانونياً لاستيطان غير شرعي بمنظور القانون الدولي الذي يعالج حالات وقوع بلاد تحت

حنان بورات (يمين) وموشيه ليشنغر على الاكتاف في تظاهرة لغوش ايمونيم احتفالا بإقامة الون موريه العام ١٩٧٤

احتلال عسكري.

أما القسم الثاني أو المرحلة الثانية فكانت توجيه الالتماسات نحو المحكمة العليا في قضايا الاستيطان على أراضٍ عامة، إلا أن القضاء الاسرائيلي نجح في التخلص (التملص) من هذه الالتماسات بادعاء أنها غير قابلة للنظر والقضاء لأن المحكمة لن تنظر وتبت بالتالي في قضايا هي في حدود سلطة أخرى، وأن هذا الامر سيكون خاضعاً مستقبلاً لمفاوضات سياسية.

وحول هذا الامر حصراً فإن الالتماس الذي اثار ضجة في الاوساط السياسية والعامة في اسرائيل كان مقدما من قبل حركة سلام الآن والخاص بمسألة مستوطنة الون موريه حيث جاء رد رئيس المحكمة العليا السابق مئير شمجار :« ان المحاكم تنظر في نزاعات وخلافات محددة ومعروفة وليس في خلافات وصراعات سياسية.المحكمة لن تنظر في السياسة الخارجية والامن والمسائل الاجتماعية».

واعتبر القاضي السابق في المحكمة العليا اليعيزر غولدبرغ ان الالتماس المقدم من قبل سلام الآن هو عبارة عن لغم قابل للانفجار قد وضعته الحركة عند مدخل باب المحكمة وان المحكمة لن تقف على اللغم على وجه الاطلاق، وذلك لأن قضية خاصة لا علاقة لها مع حقوق الانسان ماثلة امام المحكمة يجب ردها كاملة وبدون تأخير في حال دخول الدولة في المسيرة السلمية، وعليه فإن كل قرار من قبل المحكمة قد يترك بظلاله على المسيرة السلمية التي تديرها الحكومة او تشرف عليها.

طبعاً هذه الاقوال والتفوهات ما هي الا ضريبة كلامية فارغة من المضامين القضائية وتصب في صالح المشروع الاستيطاني.

اضف الى ذلك ان المحاكم تريد ان تظهر بمظهر الموضوعية وانها بعيدة عن القرار السياسي ولا علاقة لها بما يجري على الساحة السياسية سوى انها – اي المحاكم– لن تعرقل السير الطبيعي نحو هدف اهم من القضايا الخاصة الا وهو موضوع السلام.

اكدت قرارت المحكمة العليا ان تحقيق الاحتياجات الامنية والعسكرية مضمون بإنشاء المستوطنات، وان المستوطنات المدنية توفر خدمة امنية جيدة للدولة. ويشير تقرير بتسيلم بهذا الخصوص الى ما يلي : « لا توجد حاجة كبيرة لأن تكون خبيرا في المسائل الامنية والعسكرية لفهم ان عناصر مخربة تعمل بنشاط في مواقع فيها تجمعات سكانية لا مبالية او انها تؤيد العدو، بينما وجود اشخاص مستعدين لمتابعة ومراقبة النشاطات المعادية واعلام السلطات المختصة بهذا الشأن افضل بكثير من الحالة الاولى«(قرار محكمة العدل العليا في اسرائيل ٢٥٨/٧٩)[٣].

وتبين للقضاة في المحكمة العليا ان الاحوال السائدة في الميدان تدفع الحاكم العسكري الى اتخاذ قرارات من منطلقات امنية صرفة

ومن ضمنها انشاء مستوطنات تساهم في عملية فرض الامن والسلامة للجمهور، ولهذا فإن المحكمة العليا رأت ان قرارات الحكام العسكريين صحيحة.

وبخصوص استئناف سابق طرح مسألة كون المستوطنات دائمة وليست مؤقتة كما كان الادعاء سائدا فإن المحكمة العليا تبنت وجهة نظر الحكومة الاسرائيلية بهذا الخصوص وجاء ذلك على لسان القاضية بن بورات في قرار المحكمة العليا السابق ذكره : لقد اقلقتني مسألة «استيطان ثابت ودائم» بكونه يسلب اراض بشكل دائم دون رجعة، ولكنني توصلت الى نتيجة ان مفهوم «دائم» هو مصطلح يجب فهمه من منطلق الرؤية النسبية»[٤].

يتبين لنا هنا ان القضاء الاسرائيلي في هذه المرحلة بالذات، اي اواخر السبعينات ومطلع الثمانينات وقع تحت تأثير الاتجاهات السياسية التي كانت سائدة في اعقاب انقلاب الحكم ووصول حزب الليكود بقيادة مناحيم بيغين الى سدة الحكم وتولي اريئيل شارون وزارات لها علاقة بالاستيطان كالدفاع والزراعة والاسكان. ويتبين لنا مدى خضوع هذا القضاء للضغط العام الحاصل في الساحة السياسية والتي اصبحت برمتها تقف الى جانب المستوطنين بكون قضيتهم ليست قضائية انما سياسية – عقائدية.

وبلغ الامر بالقضاء الاسرائيلي انه أكد مصداقية السيطرة على اراض تابعة للدولة من منطلق كونها تخدم المصالح الامنية المؤقتة وفقا للظروف السائدة في المناطق، وان اقامة السمتوطنات هي في حد ذاتها خدمة او خطوة في سبيل دعم الامن والاستقرار في المناطق.

الملاحظ ايضا في هذا السياق ان القضاء الاسرائيلي مشهود له في اللعب بالكلمات والتعابير وتفسيرها وفق اهوائه واتجاهات الرياح داخل المجتمع الاسرائيلي ورأينا سالفاً محاولة القاضية في المحكمة العليا بن بورات تفسير مصطلح «دائم» بمفهوم نسبي !

ولمواجهة التحركات والمواقف السياسية والقضائية والاستيطانية بين كل الاطراف جرى على مدار سنوات الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة بناء قاموس من الكلمات والمصطلحات والتعابير، واشرنا الى احداها في الفقرة السابقة.

ومن المعروف ان تجمعين سكانيين يعيشان على ارض واحدة تتعامل معهما الاجهزة القضائية بإزدواجية.ولكن رأى رجل القانون والسياسي امنون روبنشتاين ان يحدث تغييرا في هذا المصطلح المتفق عليه دوليا بحيث عرفه بأنه « قضاء مقاطعات enclave judgment ». وهكذا اصبح من الصعب على الاسرائيليين تفسير قضائهم الازدواجي في الاراضي الفلسطينية بأنه « جرائم حرب»، بينما جرى تبني مصطلح اقل حدة وهو «اخلال او خرق».

من جهة اخرى فإن الحكومة الاسرائيلية قد احدثت تغييرات في استخدام التسميات التي لها علاقة بإحتلالها للاراضي الفلسطينية فمن «اراضي محتلة» الى « اراض محررة» الى «مناطق مدارة». ولتخفيف حدة صورة الاحتلال الاسرائيلي عن المناطق الفلسطينية انضم رئيس المحكمة العليا في اسرائيل القاضي اهارون باراك الى جوقة محدثي التغيير في المصطلحات والتعابير بهذا الشأن، إذ عرف الاراضي الفلسطينية والمستوطنات المقامة عليها بأنها «احتلال طويل الامد» اي انه يعطي شرعية امام المستوطنات والحكومة والمستثمرين والداعمين للمشروع الاستيطاني بجعل استثماراتهم طويلة الامد وثابتة في مناطق واقعة تحت الاحتلال.

ومن هذا المنطلق اصبحت قواعد اللعبة واضحة للغاية بين الطرفين: الحكومة الاسرائيلية ممثلة بالقضاء والمستوطنين.اذ انه دون الحاجة الى تفاهم واتفاق في الاراء فإن الامور واضحة بين الطرفين، وهذا ما جرى في المرحلة الثانية من الصراع حول الاراضي، اذ ان الحكومة بسطت يدها وسيطرتها على اراض اعلنت انها اراضي دولة ووجدت لها ركائز في القانون الاردني والبريطاني وما شابه ذلك، وهذه الخطوة سهلت عملية السيطرة على الاراضي واعلان انشاء مستوطنات عليها.بل اكثر من ذلك فإن المحكمة العليا قد دافعت عن الحكومة في خطوات مصادرة الاراضي في الضفة الغربية من اجل انشاء مستوطنات عليها بقولها ان اعلان ارض كأرض تابعة للدولة هو شأن قانوني موافق عليه في القانون الدولي والقانون العسكري المفروض على المناطق.وبإمكان المتضررين من سيطرة الحكومة الاسرائيلية على اراضي دولة تقديم اعتراضاتهم امام لجنة استئناف خاصة لمعالجة هذا الامر، والمحكمة العليا فيما بعد رفضت وجود هذه اللجنة.

ووصل تدخل المحكمة العليا الى خط النهاية عندما اعلنت المحكمة رفضها قبول دعوى استئناف في العام ١٩٩١ لمنع سكان مدنيين من اسرائيل من التوطن على اراض واقعة تحت سيطرة

أعضاء من غوش ايمونيم يقيمون مستوطنة على اراضي سبسطية العام ١٩٧٤

الجيش بفعل احتلالها نتيجة حرب. وكان جواب المحكمة العليا في غاية السذاجة عندما اتخذ القرار بالاجماع بأن الاستئناف هو عام ولا يعالج قضية محددة.[٥]

وهذا يبين لنا ان القضاء الاسرائيلي واقع تحت مظلة ورحمة المستوطنين ومتعاطف معهم بصفة قانونية مرفقة بتعابير ومصطلحات تفسر بشتى الاتجاهات ولا تفهم المقاصد الحقيقية من ورائها سوى انها لمصلحة المستوطنين.

الاعتقاد السائد لدى المستوطنين ان وجودهم الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة مرده الى اوامر والهامات الهية وسماوية، وهذه اقوى بكثير من القرارات القضائية الصادرة عن المحاكم الاسرائيلية وان كانت بدرجة محكمة العدل العليا.

وتعترف جهات اسرائيلية كثيرة وفي مقدمتها وسائل الاعلام التي تنقل جوانب كثيرة مما يجري من تخبطات في داخل المجتمع الاسرائيلي، بأن المحاكم الاسرائيلية والحكومة بكافة هيئاتها قد ساهمت في تسهيل عمليات الاستيطان متخطية بذلك كل القوانين الدولية من خلال قرارات غريبة عما يجري في مناطق اخرى وبقضايا اراض قد تكون متشابهة.

وكنا قد رأينا كيف ان المادة ٤٩ من ميثاق جنيف يمنع نقل سكان من منطقة الى منطقة محتلة على يدها.والحماية هنا ليست جسدية (اي مادية فقط) انما حماية المبنى الديموغرافي والحضاري للمنطقة الواقعة تحت الاحتلال ريثما يتم التوصل الى حل بشأنها.

ويدعي المستوطنون ان الحكومة الاسرائيلية لم تقم بنقل سكان (اي مستوطنين) الى مناطق محتلة بل ان المستوطنين نقلوا الحكومة الى مناطق استيطانهم.هذا الميل الى كسب الحكومة وجعلها طيعة بيد المستوطنين هو نفسه اتبع كما رأينا مع الجهاز القضائي في اسرائيل والذي سرعان ما تحول الى رهينة بيد المستوطنين، وعلى حد قول الصحفي في هآرتس غورالي ان القضاء الاسرائيل اصبح «حاضنة للمستوطنات».

ويلخص المحامي افيجدور فيلدمان الذي مثل معظم الالتماسات امام المحكمة العليا بشأن المستوطنات بهذه العبارة:« المحكمة العليا كانت دائما وابدا حاضنة مخلصة للمستوطنات.بدءا بمسألة موافقته على تخصيص اراض من منطلق المصلحة الامنية، ما عدا التماس وقرار الون موريه كحالة شاذة وحيدة، وانتهاءً برفض النظر في التماسات ضد مستوطنات بإدعاء عدم صلاحية المحكمة وعدم قدرتها على النظر في قضايا خارج حدود نفوذها، انها كلمات في كل مكان اخر لا قيمة لها»[٦].

تكاليف الاستيطان: سر الميزانية الخفي

حاولت وما زالت بعض الجهات والجمعيات والحركات في اسرائيل المعارضة للإستيطان الكشف عن حجم ميزانيات وتكاليف الاستيطان معتمدة على المجهود الشخصي ومعطيات صادرة عن دائرة الاحصاء المركزية ومعلومات مستندة الى استمارات وابحاث أُجريت في الميدان منذ عدة سنوات.وتهدف كلها الى إظهار مخاطر الاستيطان على مستقبل المجتمع الاسرائيلي من النواحي الاقتصادية، وعرقلة احتمالات التوصل الى سلام او تفاهم مع الفلسطينيين.

وفيما لو استندنا على البحث الذي اجرته حركة «سلام الآن» بخصوص حجم ميزانيات الحكومة ككل (بواسطة وزاراتها المتنوعة) الموجهة للاستيطان في العام ٢٠٠١/٢٠٠٢ لتبين لنا ان الحكومة الاسرائيلية خصصت ٢,٢ مليارد شيكل من ميزانيتها العامة للمستوطنات.مع العلم ان نسبة المستوطنين من مجموع السكان في اسرائيل هو ٢,٩٣٪ فقط.

واستناداً الى نفس المعطيات التي اوردها البحث اعلاه فإن الحكومة الاسرائيلية قد حولت مبلغ قيمته ١,٧٦ مليارد شيكل اضافي لحوالي ٢٠٤ الآف مستوطن فقط.بمعنى انه اضافة الى

الميزانية المقررة والمصادق عليها فإن مبالغ اضافية تخصص للمستوطنات.

وتوزعت الميزانية بجزئيها المقرر والاضافي على الفروع التالية:

١. تحويل مبلغ الى السلطات المحلية للإستيطان – ٦١٨ مليون شيكل.

٢. طرقات – ٣٩٦ مليون شيكل.

٣. اسكان – ٤٠٠ مليون شيكل.

٤. تسهيلات ضريبية – ٢٠٠ مليون شيكل.

وبهذا فإن كل مستوطن يحصل على مبلغ قيمته ٨,٦٥٠ شيكلاً سنوياً أكثر من أي مواطن اسرائيلي مقيم داخل الخط الاخضر.

وتم تحويل مبلغ بقيمة ٣٩٦ مليون شيكل في العام ٢٠٠١ من وزارة المواصلات لتعبيد وشق شوارع جديدة وصيانة ما هو قائم منها .ويشكل المبلغ اعلاه ١٠٪ من الميزانية العامة لوزارة المواصلات.

ويبين الجدول التالي حالة تحويل ميزانيات الحكومة الاسرائيلية الى المستوطنات للعام المالي ٢٠٠١ مع التحويل الاضافي غير المصادق عليه (المبالغ بملايين الشواكل)[٧].

وكشف تقرير «حركة سلام» الآن عن لائحة تفضيلية للسلطات المحلية الاستيطانية على حساب سلطات محلية داخل الخط الاخضر، مما يشير الى الحجم الكبير الذي تتمتع به ميزانيات الاستيطان، ومدى كونها على حساب المواطن الاسرائيلي.

ومما لا شك فيه ان الغاية تبرر الوسيلة في هذه الحالة ايضا، فالحاجة الى تطوير الاستيطان من منطلقات امنية وعقائدية وفي مقدمتها السيطرة على الارض، خاصة وان كل الحركات الاستيطانية في مبادئها المعلنة هي يمينية ومتدينة وتنادي بأن الارض هي تقدمة من الله الى شعبه المختار ولا

	مادة الميزانية	ميزانية ٢٠٠١	اضافة تفضيلية	ملاحظات
١	تحويل الى السلطات المحلية	٨٠٣	٦١٨	تفضيل بنسبة ٢٢٠٪ لكل مستوطن
٢	تسهيلات في ضريبة الدخل	٢٠٠	١٦٠	
٣	اسكان	٥٠٠	٤٠٢	تفضيل بنسبة ٢٦٢٪ لكل مستوطن
٤	مواصلات وطرقات	٣٩٦	٣٩٦	تفضيل بنسبة ٥٠٠٪ لكل مستوطن
٥	وحدة الاستيطان	١١٤	١١٤	تفضيل فردي
٦	تطوير مناطق صناعية	٢٨	٢٨	
٧	تطوير مصادر المياه	٤١	٤١	
٨	تطوير البنى التحيتة	٥	٥	
	مجموع مصادر	٢,١٤٧	١,٧٦٤	
	الميزانية			
	مصادر خارج الميزانية	٥٠	٥٠	
	المجموع الكلي	٢,١٩٧	١,٨١٤	

	اسم السلطة المحلية	ميزانية الفرد الواحد (بآلاف الشواقل)	ميزانية السلطة المحلية (بملايين الشواقل)	عدد السكان
١	اريئيل (مستوطنة)	٣,٦٨٩	٦٢,١٨١	١٦,٨٥٧
٢	يوقنعام	٢,٦٥٣	٤٥,٩٨٢	١٧,٣٣٢
٣	اور عقيفا	٢,٨٣٨	٥٠,٤٩٧	١٧,٧٩٥
٤	كفر قاسم	٢,٧٥٥	٤٣,٠٥٣	١٥,٦٢٦
٥	عرابة	٢,٤٠٦	٤١,٩٢٢	١٧,٤٢٦
٦	حوف عزة (مستوطنة)	١١,٠٤٨	٨٠,٠١٢	٧,٢٤٢
٧	هار حفرون (مستوطنة)	١٠,٩٧١	٤٩,٥٦٧	٤,٥١٨
٨	مفوئوت حرمون (مستوطنة)	٧,٤٢٦	٤٢,٨٤٩	٥,٧٧٠
٩	برنير	٤,٦٤٠	٢٥,٢٢١	٥,٤٣٥
١٠	افعال	٩٧٠	٤,٨٣٨	٤,٩٨٧
١١	يوآب	٦,٢٦٤	٣٢,٠٨٦	٥,١٢٢

يوجد شعب مختار في العالم سوى الشعب الاسرائيلي.ومن هذا المنطلق بالتحديد يتحتم على الحكومة الاسرائيلية توفير كل مبلغ من اجل تحقيق هذه الغاية والحفاظ على الارض التي تم تخليصها (إنقاذها) على يد الجيش الاسرائيلي المرسل لهذه الغاية حصراً.

ونأتي هنا على نموذج من ميزانية المستوطنات اوردته حركة «سلام الآن» بحيث قارنته مع ما تخصصه الحكومة الاسرائيلية للسلطات المحلية داخل الخط الاخضر (الارقام بآلآف الشواكل للفرد الى جانب ميزانية السلطة المحلية العامة بملايين الشواكل وعدد سكان السلطة المحلية)[٨]:

وطرحت وسائل الاعلام الاسرائيلية مسألة تكلفة الاستيطان على حساب معيشة وتطور المواطن العادي الاسرائيلي في اسرائيل.فعلى سبيل المثال تكلفة اقامة ٢٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة تصل الى ٤٠ مليون شيكل موزعة على النحو التالي:

١. اعمال حفريات – ١١ مليون شيكل.

٢. مد انابيب مياه وتجهيز الشبكة المائية – ٣ مليون شيكل.

٣. مجاري – ٥ مليون شيكل.

٤. صرف – ٤ مليون شيكل.

٥. شوارع وارصفة– ٤ مليون شيكل.

٦. انارة شوارع – ٢,٦ مليون شيكل.

٧. حدائق وسقايتها – ٢,٦ مليون شيكل.

٨. مساحات عامة – ٦,٨ مليون شيكل

وتحصل المستوطنة على تسهيلات ضريبية بقيمة ٦,٥٠٠ شيكل عن كل وحدة سكنية من اجل اقامة مؤسسات عامة.اي مبلغ قدره ١,٣ مليون شيكل لكل ٢٠٠ وحدة سكن.[٩]

بالرغم من ان حكومة شارون الثانية قد شرعت في خطة واسعة لتنفيذ قرارات تقليص في حجم ميزانيات الوزارات المختلفة الا ان ميزانيات الاستيطان ما زالت تحافظ على حجمها، والبعض يعتقد ان الحكومة تسعى الى زيادة الجزء غير الرسمي والذي يحول الى المستوطنات بشتى الطرق خارج عن حدود الحكومة والمؤسسات التابعة لها.

وحددت الحكومة برنامجها المتعلق بتخصيص منح واعفاءات في قروض الاسكان.فكل من يشتري بيتا او يبني بيتا جديدا له (شريطة الا يكون على اسمه بيت او شقة) ينال مبلغ قيمته ٢٥ الف شيكل منحة لشراء بيت او لبناء بيت في مناطق مصنفة ب (أ) و (ب) من حيث اهميتها القومية كالمناطق الحدودية مع لبنان.ويسري هذا البرنامج على المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتسهيل اخر تمنحه الحكومة في مجال حق التملك على قطعة ارض بحيث يدفع المشتري نصف قيمة التملك.فإذا تمت عملية شراء الف بيت في المناطق الواقعة بعد الخط الاخضر فإن الحكومة تكون قد خفضت ما يقارب ٩٠ مليون شيكل .اضافة الى قروض اخرى تسهل عمليات الشراء حتى تصبح تكلفة الشقة او البيت شبه مجانية.

وعند القيام بمراجعة ميزانية وزارة الاسكان والبناء ومن معطيات تتوفر لدى هيئات غير حكومية يتبين ان هذه الوزارة تخصص مبلغ قيمته بين ٥٠٠ – ٦٠٠ مليون شيكل في العام الواحد للبناء في السنوات الاخيرة.اضافة الى مصروفات عامة واستثمارات في داخل المستوطنات لم تحتسب في الميزانية المذكورة.

ويجري في السنوات الاخيرة تنظيم الميزانيات عن طريق دائرة البناء القروي في وزارة البناء والاسكان.وهذه الدائرة تهتم بتوفير ميزانيات لحوالي ٩٠٠ مستوطنة وقرية ضمن تعريف الاستيطان بالقروي سواء داخل الخط الاخضر او في المناطق الفلسطينية المحتلة.وتبين التدقيقات في ميزانيات هذه الدائرة ان حوالي ٥٤٪ من ميزانيتها تخصص للمستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة.اي ان الحديث يدور حول مبلغ مقداره ٣٤٠ مليون شيكل , موزعة بقيمة ٤٠٣٠٠ شيكل لكل مواطن.اي ثلاثة اضعاف تكلفة مواطن في خط المواجهة الحدودية.

وبلغت مصروفات هذه الدائرة منذ مطلع السبعينات وحتى يومنا هذا حوالي ١١ مليارد شيكل. وهذه المصروفات توزعت على المستوطنات بشكل غير متوازن بالنسبة للسنوات الماضية، اي انه في فترة تولي شارون وزارة البناء والاسكان تم بناء الاف الشقق داخل وخارج الخط الاخضر. حتى بلغ الامر ببعض مقاولي البناء انهم لم يتمكنوا من بيع اعداد لا بأس بها من الشقق فقامت الحكومة بشرائها.والحكومة بدورها قامت بتأجير بعض من هذه الشقق والبعض الاخر خال من السكان.

وتجدر الاشارة هنا الى ان عدد السكان الاسرائيليين في المستوطنات قد ازداد في التسعينيات بسبب الهجرة التي حصلت من الاتحاد السوفييتي

صورة جوية لمستوطنتين في شمال الضفة

سابقاً فبينما كان عدد المستوطنين في عام ١٩٩٠ حوالي ٩٢ الفا اصبح عددهم في نهاية التسعينات اي في عام ١٩٩٩ حوالي ٢٠٠ الف مستوطن اي ان المستوطنين يشكلون نسبة ٣٥ من سكان اسرائيلي.ولقد تم بناء ٥٠ الف شقة في المستوطنات حتى الآن، منها ٣٢٥٦٠ شقة منذ مطلع التسعينات.وهذا يؤكد لنا انه بالرغم من اعلان نيات الحكومات الاسرائيلية للسير في طريق السلام الى ان الحركة الاستيطانية قويت وتوسعت اكثر واكثر خلال العقد التاسع من القرن العشرين.

والذين قدموا للاستيطان في التسعينيات في معظمهم لم يكونوا اصحاب خلفيات عقائدية صهيونية استيطانية، إنما ارادوا امتلاك شقة واسعة مع بعض الدونمات من الاراضي الى جانبها. وهذه المساحات لم يكن بالامكان الحصول عليها في اسرائيل بسبب ارتفاع اسعار الشقق والبيوت الفاخرة، وايضا لعدم توفر مثل هذه المقاييس من الشقق والبيوت في المدن كتل ابيب وحيفا.

وعلينا التأكيد هنا الى ان كل حكومات اسرائيل قد شجعت مشاريع بناء وحدات سكنية وشقق في المستوطنات او اقامة مستوطنات جديدة ما

عدا حكومة اسحق رابين في سنوات التسعين والتي اعلنت عن تجميد البناء في المستوطنات مع العلم انه على ارض الواقع لم يتوقف البناء حتى في فترته.

والملفت للنظر ان تراجعا بنسبة عالية شهدتها فترة حكومة نتنياهو في مشاريع البناء في المستوطنات بنسبة وصلت الى ٢٨٪ في العام ١٩٩٩ اي ما يوازي ٣,١٤٧ وحدة سكنية فقط.بينما شهدت فترة حكومة ايهود براك زيادة بنسبة ٥٠٪ في البناء في السمتوطنات اي ما يساوي ٤,٧٨٢ وحدة سكنية.وحصل تراجع في عمليات البدء بالبناء في السمتوطنات في سنة انتفاضة الاقصى الاولى عام ٢٠٠١ بحيث وصلت الى ١,٥٠٠ شقة فقط.

وبموجب البحث الذي اجرته «سلام الآن» فإن الحكومة الاسرائيلية قد خصصت في العام المالي ٢٠٠١ ميزانية ٥,٤ مليارد شيكل مساعدات وقروض وهبات لشراء شقق وبيوت.وتراوح حجم القرض المخصص لمستوطن واحد راغب في شراء شقة ما بين ٥٤ و ٨٤ الف دولار يسدد في مدة اقصاها ٣٠ عاما.ولكن الملفت للانتباه هنا ان هذا القرض بفائدة متدنية جدا تصل الى ٣٪ واكثر من ٧٥٪ من القرض يتحول الى هبة.وواضح ان مثل هذه المعطيات غير قائمة او موجودة في داخل الخط الاخضر حيث اسعار الدور والبيوت مرتفعة للغاية.

والملاحظ ان حكومات الليكود قد وضعت خطة لجذب عدد اكبر من المستوطنين الى المستوطنات ليس فقط في حدود التسهيلات في القروض والمنح بل ايضا في توفير مبان عامة كالمدارس ورياض الاطفال ذات الجودة العالية من منطلق ان عدد الاطفال في المستوطنات مرتفع لكون العائلات المستوطنة شابة، والكنس وبرك السباحة وقاعات الرياضة وملاعب كرة القدم والسلة.فعلى سبيل المثال قامت الحكومة الاسرائيلية ببناء ٣,٨٪ من المباني العامة في سنوات التسعينات في المستوطنات علماً ان نسبة المستوطنين لعدد سكان اسرائيل بلغ ٢,٥٪ فقط. وبلغ هذا الجانب اقصاه في عام ١٩٩٨ خلال ترئس نتنياهو للحكومة حيث تم اقامة مباني عامة بنسبة ٨٪ من مجموع ما اقامته الحكومة الاسرائيلية من مباني عامة في اسرائيل.

والا يغيب عن بالنا ان الميزانية المصادق عليها من قبل المجلس الوزاري الاسرائيلي تشكل جزءاً من ميزانيات اخرى سواء صادرة عن الحكومة او غيرها من جهات معنية ومؤازرة للحركة الاستيطانية. فعلى سبيل المثال صادقت لجنة المالية التابعة للكنيست (اغلبية اعضائها من الليكود واليمين) على تحويل ١٢٠ مليون شيكل لدعم اعمال ونشاطات البناء والاسكان في المناطق الفلسطينية المحتلة حيث توجد كثافة استيطانية. وجرى ذلك في تشرين الأول ٢٠٠٣ بالرغم من استمرار تصريح الادارة الاميركية انه يتوجب على اسرائيل ايقاف عمليات الاستيطان بهدف الدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين بموجب خارطة الطريق، الا ان الحكومة الاسرائيلية ضربت وتضرب بعرض الحائط كل هذه التوجهات سواء من الادارة الامريكية او من الاتحاد الاوروبي او من جهات سياسية اخرى في العالم.

والمصادقة اعلاه الصادرة عن الكنيست الاسرائيلي تؤكد ان الميزانية السنوية لا تكفي لإنجاز مشاريع ومخططات الاستيطان مما يتطلب زيادة فيها.

وجاء الادعاء بالحاجة الى هذه الاضافة في الميزانية بحجة تقوية الاستيطان القروي في مناطق غزة وغوش عتصيون وجبال الخليل ونابلس.

واشار القيمون على تحضير ميزانية الاستيطان ان مبلغا بقيمة ١٣,٧ مليون شيكل مخصصة لإقامة مستوطنات مبنية من بيوت متنقلة تعرف ب « كارفان» لم تستغل وستحول الى الاستيطان العادي لمتابعة تطوير منشآت استيطانية.

وبالطبع عبرت القوى والحركات الاسرائيلية المعارضة للاستيطان عن سخطها، وفي مقدمتها حركة سلام الآن عن هذا التحويل المالي الكبير لمصلحة المستوطنات وذلك على لسان امين عام هذه الحركة ياريف اوبنهايمر بقوله :« في الوقت الذي تعاني فيه اسرائيل من خزانة فارغة واوضاع اقتصادية واجتماعية قاسية واهمال الحكومة الاسرائيلية لمسيرة حياة مواطنيها نراها تلقي بعشرات ملايين الشواكل من اجل المستوطنات عبر الخط الاخضر، انها خطوة وقحة للغاية».

وعبر اعضاء من حزب العمل المعارض للحكومة الليكودية عن غضبه من تحويل مبالغ اضافية لدعم المشاريع الاستيطانية بإعتبار انها فضيحة في ساعة يعاني منها المجتمع الاسرائيلي من تقليصات خطيرة في كافة ميادين الحياة واهمها تقليص في ميزانيات الاسكان للازواج الشابة.

يتضح لنا من هنا ان الاستيطان اصبح عبئا اقتصاديا وسياسيا على المواطن الاسرائيلي، ولكن حتى هذه الساعة لم تتشكل حركة معارضة سياسية واجتماعية للمطالبة بإيقاف خطوات تحويل مبالغ عامة الى المستوطنات، واعتقد ان احد الاسباب لذلك موجود في صلب الفوبيا السائدة في معظم الاوساط الاسرائيلية والتي اساسها «الامن».اي ان قضية الامن التي تطرحها الحكومة الاسرائيلية واحزاب اليمين الاسرائيلي بشكل متواصل وبدون انقطاع تشكل عائقا امام اقدام معارضي الاستيطان على اعلان

إحتجاجاً على احتمالات إخلاء مستوطنات في غزة: المستوطنون يتظاهرون في القدس، ويطرحون انفسهم كضحايا

معارضتهم على رؤوس الاشهاد.اضف الى ذلك ان الحكومة الاسرائيلية الحالية، وكذلك الحكومات التي سبقتها تشدد على ان المستوطنات هي احدى الوسائل الهامة في ضمان الامن للمواطنين الاسرائيليين وان المستوطنين هم دروع بشرية لحماية الاسرائيليين ولذلك تناشد الحكومة واحزاب اليمين وحركات الاستيطان كافة قطاعات الجمهور الاسرائيلي للنظر الى المستوطنين بكونهم اصحاب رسالة يهودية وصهيونية لمواصلة تحقيق المشروع الصهيوني في ارض الاباء والاجداد.

وبرأيي ان صغر حجم المعارضة الحالية للاستيطان وعدم بروز مظاهر جادة لهذه المعارضة على الساحة الاسرائيلية هي في الاساس متجهة نحو توجيه اتهام لكل من يعارض الفكر والتطبيق الاستيطاني بكونه معارضا للصهيونية وحتى انه عدو للصهيونية ولاسرائيل حاملة لواء تطبيق الصهيونية في فلسطين ومحققة الحلم والمشروع الصهيوني.

موشي من يروحام بدون راتب منذ نصف سنة والحكومة توزع الاموال بسخاء على المستوطنين

رغم الضائقة المالية التي يعاني منها المجتمع الاسرائيلي في السنوات الثلاث الأخيرة، فإن النشاط الاستيطاني مستمر كما أشرنا، وبالرغم من مواصلة الحكومة الاسرائيلية ادعاءاتها بأنها ملتزمة بخارطة الطريق، وبناء عليه اندفعت بعض الجهات الصهيونية وليس بالضرورة الهيئات الحكومية إلى تشجيع النشاط الاستيطاني، فأعلنت المنظمة الصهيونية العالمية أنها ستقوم بتمويل إقامة مشروع بناء لأول مائتي متسجل جدي للاستيطان في غور الأردن خلال العام ٢٠٠٣/٢٠٠٤. ولا يتوقف هذا التمويل المغري عند هذه الحدّ، بل إن هذه المنظمة أعلنت أن كل من يتسجل في المشروع سينال تغطية كاملة لدراسته الجامعية شريطة أن يلتزم بالإقامة في غور الأردن لمدة لا تقل عن أربع سنوات، واشترطت المنظمة أن يكون المتسجلون من الأزواج الشابة فقط، وذلك من منطلق الاستفادة من قوة العمل الشابة التي تحتاج إليها المستوطنات.

وشرعت المنظمة في شهر تشرين الأول المنصرم (٢٠٠٣) بحملة دعائية واسعة النطاق في كافة أنحاء اسرائيل لجذب متسجلين إلى الانضمام إلى هذا المشروع، وسرعان ما انضم إليه عشرات الأزواج الشابة الذين تنقصهم شقق سكنية في المدن التي يعيشون فيها، وذلك لعدم قدرتهم على شرائها لارتفاع أسعارها، كما اشرنا إلى هذه الناحية من قبل.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن عدد المستوطنين في منطقة غور الأردن يصل إلى حوالي ٤٠٠٠ اسرائيلي، وطبعاً نظرة على هذا العدد يتبين لنا السبب والدافع لتشجيع الاستيطان في هذه المنطقة بالتحديد، إذ إن المخطط الاسرائيلي لإقامة دولة فلسطينية يذهب إلى عدم ضم غور الأردن إلى هذه الدولة المزمع إقامتها فيما لو اقيمت، بمعنى أن انخفاض عدد المستوطنين الاسرائيليين في الغور سيشكل عقبة أمام اعتبار أن المنطقة حيوية لاسرائيل، ولذلك لا بأس من رفع العدد إلى أكثر مما هو عليه الآن.

ويعتقد مؤيدو الاستيطان أن الحكومة لا تخصص مبالغ كافية لدعم الاستيطان القائم أو المشاريع الاستيطانية المخطط لها وتلك التي سيخطط

لها مستقبلاً، إذ إن الادعاء بالمعاناة التي يعيشها المستوطنون كبيرة جداً أسوة بالمواطنين الاسرائيليين الذين يعيشون داخل «الخط الأخضر»؛ أي في اسرائيل. فمخصصات التأمين الوطني التي تمنح للعائلات تقلصت وهذا الأمر يسري على المستوطنين، وهؤلاء؛ أي المستوطنون، يعانون من ضائقة اقتصادية لكون عائلاتهم كثيرة الأولاد. إضافة إلى ذلك فإن البطالة منتشرة في صفوفهم أيضاً كما هو الحال في داخل اسرائيل. ولكن المتمعن في هذه الأوضاع يرى أنها غير صحيحة، ولو أنها ظاهرياً قائمة، فالتعليم للأولاد مجاني ونقل الأولاد من المستوطنة إلى أماكن تعليمية خارجها مؤمن بسيارات نقل تحت حراسة مشددة، والعلاج الطبي أيضاً متوفر، ومخصصات البطالة مؤمنة مع منح تخصص لكل عائلة، حتى أنه في كثير من المستوطنات تتوفر وجبات غذائية للجميع يومياً، وهذا في حدّ ذاته يخفف من عبء المصروفات التي سيقوم بها المستوطن. ولن ننسى أبداً أن المواطن الاسرائيلي الذي حصل على قرض إسكان لم ينل تخفيضاً أو منحة أو أن يتحول جزء من القرض إلى هبة، ما نجده في واقع المستوطنات أن القروض الاسكانية تتحول في قسم منها إلى هبة ومنحة وأحياناً يسكن المستوطن في شقة دون أن يضطر إلى أخذ قرض بل إن وزارة الاسكان أو المنظمة الصهيونية العالمية تسدد الأقساط الشهرية عنه.

وفيما لو عدنا إلى صلب تركيبة وتكوين ميزانية الاستيطان الرسمية من قبل الحكومة الاسرائيلية لوجدنا أن متوسط دخل بيت واحد (أي عائلة) يصل إلى ١٥ ألف شيكل شهرياً، بينما يصل متوسط دخل عائلة في تل ابيب إلى ١٣ر٥٠٠ شيكل شهرياً. ويجب الإشارة هنا إلى أن مستوى المعيشة في تل ابيب هو الأكثر ارتفاعا في اسرائيل.

والملفت للانتباه أن أكثر من ٢٥٪ من المستوطنين هم من اليهود المتدينين المتزمتين(الحريديم).

رفاهية عائلة استيطانية

نظرة على ما تصرفه العائلة من دخلها تشير إلى ما يلي :

مصروف عائلة مستوطنة على صيانة الشقة يصل إلى معدل ١ر٣٠٠ شيكل شهرياً، بينما ما تنفقه عائلة شبيهة في تل أبيب يصل إلى ١٠٠٠ شيكل شهرياً، وأقل من ٩٠٠ شيكل في حيفا حو بند النفقات نفسه. وتنفق عائلة مستوطنة ما يقارب من ٩٠٠ شيكل شهرياً على التعليم، بينما تنفق عائلة في تل ابيب مبلغ ٤٠٠ شيكل على بند الانفاق نفسه.

وتشير الاحصائيات إلى أن دخل المستوطن العامل يصل إلى ٦٥٠٠ شيكل شهرياً وهو أقل من دخل مواطن في داخل اسرائيل، إذ يصل في منطقة تل ابيب والمركز إلى ١١٠٠٠ شيكل شهرياً، لكن علينا الإشارة إلى أن مصروفات العائلة في تل ابيب والمركز ومناطق أخرى في اسرائيل أعلى منها في المستوطنات، خاصة وأن خدمات كثيرة في المستوطنات لم يشارك المستوطن في الانفاق عليها أثناء إقامتها وبعدها أيضاً، وهذا في حدّ ذاته توفير كبير على نفقاته.

وتحتاج المستوطنات إلى خدمات شرطية توفرها لها وزارة الأمن الداخلي في الحكومة الاسرائيلية المكلفة بتلك الخدمات، وتتولى الشرطة تقديم خدماتها في مناطق الضفة الغربية للمستوطنات والمستوطنين فيها، بينما يتولى الجيش وحرس الحدود هذا الجانب في مستوطنات قطاع غزة، واحتساب بند خدمات الشرطة للمستوطنين يشير إلى ٤٠٠ مليون شيكل سنوياً (وفق ميزانية ٢٠٠٣).

ويشمل هذا البند في داخله المركبات التالية: رواتب الشرطيين (ويصل عددهم إلى ١٠٠٠ شرطي) حوالي ١٠٠ مليون شيكل فيما لو احتسبنا الراتب بمعدل ٨٠٠٠ شيكل شهرياً، يضاف إلى هذا الراتب بعض البنود الاجتماعية كالتأمينات والضمان وغيرها.

أما معدل تكلفة الشرطي الواحد شهرياً فيصل إلى حوالي ٢٥ ألف شيكل فيما لو احتسبنا توفير الأكل والأعمال المكتبية والاتصالات والسيارات والنقل وغير ذلك من الخدمات والشروط التي توفر للشرطي للقيام بواجبه المهني. وهناك من يعتقد أن التكلفة الشهرية للشرطي في الضفة الغربية تصل إلى أكثر من ٣٠ ألف شيكل فيما لو أضفنا وسائل الحماية للسيارات، بمعنى أن تكلفة مصروفات الشرطة دون الرواتب تصل إلى ما يقارب ١٣٠ مليون شيكل سنوياً.

ومركب إضافي في بند الشرطة وخدماتها في الميزانية العامة لاسرائيل والمخصصة للشرطة له علاقة بتغطية نفقات جنود حرس الحدود الخاضعين لإمرة وزير الامن الداخلي، فيصل إلى ما يقارب ٢٨٠ مليون شيكل سنوياً يشترك في هذا المركب الجيش الاسرائيلي لتغطية جزئية[١٠].

ومن هنا تكون تكلفة ١٠٠٠ شرطي ما يوازي ٤٠٠ مليون شيكل سنوياً. وهذا في حدّ ذاته مبلغ كبير جداً مقارنة مع ما تخصصه وزارة الأمن الداخلي للشرطة في داخل «الخط الاخضر». وأيضاً عدد الشرطيين لحماية ٣٠٠ ألف مستوطن هو في حدّ ذاته أضخم من العدد المخصص لحماية ٣٠٠ ألف مواطن في داخل اسرائيل.

مستشفيات تحت خطر الإغلاق والإنفاق الصحي في المستوطنات مضمون

ونظرة على تكلفة الانفاق على الخدمات الصحية والطبية في المستوطنات من قبل الحكومة وصناديق (شركات) تأمين المرضى يتبين لنا أن ميزانية وزارة الصحة الاسرائيلية للمستوطنات تصل إلى ٧٥ مليون شيكل سنوياً، بينما احتاجت مستشفيات اسرائيل خلال العام ٢٠٠٣ إلى مبلغ ١٠٠ مليون لتغطية العجز الحاصل فيها، ولولا هذا المبلغ لإنهارت الخدمات

تظاهرات معادية لفكرة الانسحاب من المستوطنات

الصحية في كل مستشفيات اسرائيل.

أما صحيفة «هآرتس» فقد أجرت بحثاً احصائياً يخصها في صيف العام نفسه ٢٠٠٣ أظهر أن ما انفقته وزارة الصحة الاسرائيلية خلال ٣٦ عاماً من الاحتلال والاستيطان الاسرائيلي – الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة (ما عدا الجولان) وصل إلى ١ر٧ مليارد شيكل[١١].

أما مصروفات وزارة الصحة فهي لتغطية خدمات صناديق المرضى الاربعة العاملة في المستوطنات وخدمات الاسعاف الاولي (نجمة داود الحمراء) والعلاجات الطبية التي يقوم بتأديتها السلاح الطبي التابع للجيش الاسرائيلي.

ويتوزع مؤمنو صناديق (شركات) تأمين الخدمات الصحية على النحو التالي: صندوق المرضى الوطني يقدم خدمات لـ ٦٠ ألف مستوطن، وصندوق المرضى العام لـ ٥٠ ألفاً، وصندوق مكابي لـ ٤٥ ألفاً، والصندوق الموحد لـ ١٠ آلاف. ويشير البحث الاحصائي الذي نشرته «هآرتس» إلى أن ارتفاع تكلفة الانفاق الصحي لدى صناديق المرضى يعود إلى انتشار المستوطنات على مساحات كبيرة ومتباعدة، وتكون التكلفة مرتفعة جداً فيما لو تمت إقامة عيادات صحية لخدمة بضعة عشرات من الأعضاء، خاصة في مستوطنات يتراوح عدد المستوطنين فيها بين ٥٠ إلى ١٠٠ مستوطن فقط.

وهناك تكلفة إنفاق كبيرة مخصصة لسيارات الإسعاف ونقل المرضى والمصابين، حيث أن معظم هذه السيارات مجهزة بدروع واقية وإضافات لحمايتها. ويصل عدد سيارت الإسعاف في الضفة الغربية لخدمة المستوطنين إلى ٧٠ سيارة، منها ٥٣ سيارة مجهزة بدروع واقية وحامية، وتكلفة تمويل خدمات الإسعاف الأولي في المستوطنات المقامة في الضفة الغربية تصل إلى أكثر من ١٥ مليون شيكل.

ويشير بند الخدمات الصحية في ميزانية الحكومة الاسرائيلية إلى أن رواتب الأطباء والعاملين في الخدمات المذكورة مرتفعة أضعافاً عما هو الحال داخل «الخط الأخضر» بسبب المخاطر التي قد تعترض حياة ونشاط الأطباء والآخرين.

والبند الصحي في نفقاته مركب ومعقد دون أن يشترك المستوطنون في تغطية بعض من أقسامه، وقد سقنا مثالاً على ذلك عندما أشرنا إلى العجز في ميزانيات المستشفيات في كل اسرائيل. وتجدر الإشارة هنا إلى انه لا يوجد أي مستشفى في المستوطنات، لهذا يتوجه المستوطنون إلى تلقي العلاج في مستشفيات اسرائيل وهذا في حدّ ذاته غير مشمول في تكلفة الانفاق على المستوطنين ضمن الميزانية العامة للبند الصحي.

طريق وشارع لكل مستوطنة

بلغت نفقات مدّ وتعبيد شوارع وطرقات في الأراضي الفلسطينية المحتلة لمصلحة المستوطنين في الأساس ما يقارب ١٠ مليارات شيكل منذ العام ١٩٦٧. ويشير ذوو الاهتمام من صفوف وزارة المواصلات إلى أن شبكة الشوارع والطرقات التي تصل الـ ١٤٠٠ كيلومتر في الضفة الغربية وقطاع

وبكون الشوارع في معظمها تحت سلطة وإشراف الجيش الاسرائيلي فميزانية وزارة الدفاع الاسرائيلية وهي سرية في معظم بنودها وتفاصيلها ولا يعرفها وزراء وأعضاء كنيست كثيرون فإن تسجيلها يجري تحت بند مصروف إضافي منفصل، وبناء عليه فالجمهور الاسرائيلي لا يعرف حجم هذه الميزانية في وزارة الدفاع كما أنه لا يعرف ما هو حجم ميزانية وزارة الدفاع الحقيقية والتي تبقى سرية للغاية. وتتبع وزارة الدفاع الاسرائيلية طرق الاحتيال على الميزانيات عند الحديث عن شق شارع، فيبدأ الجيش الاسرائيلي بشق طريق بإدعاء حاجته إلى هذه الطريق لخدمة تنقلات جنوده وآلياته، ثم بعد فترة زمنية تحضر آليات وزارة المواصلات وتقوم برصف الطريق، وهكذا تصبح الطريق مهيأة لتنقل المستوطنين والاسرائيليين دون أن يتمكن أحد من معرفة مدى التكلفة الحقيقية والواقعية لشق وتعبيد هذه الطريق.

غزة هي في معظمها قائمة من العهودالتركية والانتدابية والأردنية في الضفة أو المصرية في القطاع.ولكن من الثابت ان اسرائيل مدت أكثر من ٥٠٠ كيلومتر من الطرقات والشوارع، أي ما يوازي ثلث الكيلومترات القائمة. وتبلغ تكلفة مد كيلومتر واحد شارع/طريق حوالي ١٥– ٢٥ مليون شيكل، ولهذا يمكن حساب تكلفة ما قامت اسرائيل بمده من الطرقات والشوارع بحوالي ١٠ مليارات شيكل، كما أوردنا أعلاه.

وعلينا الإشارة هنا إلى أن أكثر من ١٢٠٠ كيلومتر شوارع وطرقات واقعة تحت سيطرة الجيش الاسرائيلي مباشرة، أي أن ميزانية وزارة الدفاع الاسرائيلية تتضمن بنداً له علاقة بالطرقات والشوارع وما تبقى من الكيلومترات، أي ٢٠٠ كيلومتر من الشوارع يخضع لصيانة ومتابعة دائرة الأشغال العامة، وهي شركة حكومية مدنية.

وبلغ ما خصصته دائرة الاشغال العامة في ميزانيتها للعام المالي ٢٠٠٣ مبلغاً قدره ١٤٥ر٥ مليون شيكل لتعبيد ومدّ وصيانة شوارع وطرقات في الضفة الغربية، وهذا المبلغ يساوي ٣ر٧٪ من الميزانية العامة لهذه الدائرة. وهذه الدائرة هي مسؤولة عن الشوارع في اسرائيل من أقصى الشمال وحتى أقصى الجنوب، فمن هنا نستنتج أن نسبة ما يخصص لبند الشوارع والطرقات في الضفة مقارنة مع عدد المستوطنين هو أكثر بكثير مما يخصص لداخل اسرائيل. وهذه الدائرة تعاني من أزمات مالية حادة للغاية حتى أن خطر إغلاقها بات وشيكاً من قبل الحكومة التي ستحول مسألة مدّ الشوارع والطرقات إلى عطاءات شركات خاصة.

وتشير التقارير إلى تكلفة الإنفاق المرتفعة التي تخصصها وزارة المواصلات لصيانة الشوارع والطرقات في الضفة الغربية من مجمل ميزانيتها. فبلغت حوالي ١٠٪ من ميزانية وزارة المواصلات في العام المالي ٢٠٠١، أي ما يساوي ٣٩٠ مليون شيكل لخدمة ما يقارب من ٣٠٠ ألف مستوطن فقط. وبحساب بسيط يتبين أن ما يحصل عليه المستوطن من نفقات على بند الشوارع والطرقات ضمن ميزانية وزارة المواصلات يصل إلى ١٣٠٠ شيكل سنوياً لكل مستوطن، بينما ما يحصل عليه مواطن اسرائيلي داخل «الخط الاخضر» هو ٥٨٠ شيكلاً سنويا فقط، وهذا يعني أن المستوطن ينال ٢٢٥٪ زيادة في المخصصات المتعلقة بمدّ وصيانة الشوارع والطرقات عن المواطن في اسرائيل.

ويعود السبب في ارتفاع تكلفة مدّ شوارع وطرقات وتعبيدها بين المستوطنات إلى الطبيعة الجغرافية الصعبة في مناطق الضفة الغربية والحاجة إلى تشغيل أجهزة ومعدات ثقيلة تكلفتها عالية. ورغم مواصلة تمسك كبار موظفي وزارة المواصلات بأن معظم الشوارع والطرقات كانت قائمة قبل الاحتلال الاسرائيلي، وما تقوم به وزارة المواصلات هو صيانتها، إلا أن هذا الادعاء ما هو إلاّ ذر الرماد في العيون، فالطرقات بحسب ما أشارت إليه بعض الدراسات أكثر أمانة من كثير من الشوارع والطرقات داخل الخط الاخضر، ويكفي تقديم امثلة على مشاريع الانفاق والجسور والطرق الالتفافية في الضفة الغربية والتي تتميز بتكلفة هائلة تساوي عدة أضعاف مما تكلفه شوارع عادية من حيث طولها وعرضها.

ومعطى إحصائي مثير للاهتمام في هذا السياق أنه بالرغم من أن حكومة رابين قد شرعت في مفاوضات مع الفلسطينيين وتم التوصل إلى تفاهمات في أوسلو إلا أن حكومته ضاعفت وكثفت من أعمال مدّ الشوارع والطرقات، ففي الاعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٥ تم مدّ ٢٥١ كيلومترا من الشوارع خارج «الخط الاخضر»، بينما في السنة الأخيرة لحكومة رابين قبل اغتياله تم مد ٣ر٢١٪ من مجمل الشوارع والطرقات المخطط لها في ميزانية العام نفسه في الاراضي خارج «الخط الاخضر». وتراجعت هذه النسبة في العام ١٩٩٨ تحت ظل حكومة نتنياهو إلى ٣ر١٧٪ من مجمل ما هو مخطط له في الميزانية العامة، وتشمل الشوارع في اسرائيل. وهذه النسبة توضح إلى أي مدى تعمل الحكومة الاسرائيلية سواء بقيادة حزب العمل أو حزب الليكود على الاهتمام بهذا البند من الميزانية وتخصيص أموال هائلة لتنفيذ مشاريع مدّ الشوارع والطرقات وحفر الأنفاق وإقامة الجسور. وانتهزت اسرائيل

فرصة انسحابها من بعض مناطق الضفة الغربية فقامت بمدّ ١٤ شارعاً التفافياً في الضفة الغربية.

وخلاصة ما قامت به اسرائيل من مشاريع مدّ شوارع في الضفة الغربية خلال التسعينيات وصل إلى أكثر من ٤٠٪ من مجمل ما مدته في داخل «الخط الأخضر» لنفس للفترة الزمنية نفسها.[١٢]

وبكون الشوارع في معظمها تحت سلطة وإشراف الجيش الاسرائيلي فميزانية وزارة الدفاع الاسرائيلية وهي سرية في معظم بنودها وتفاصيلها ولا يعرفها وزراء وأعضاء كنيست كثيرون فإن تسجيلها يجري تحت بند مصروف إضافي منفصل، وبناء عليه فالجمهور الاسرائيلي لا يعرف حجم هذه الميزانية في وزارة الدفاع كما أنه لا يعرف ما هو حجم ميزانية وزارة الدفاع الحقيقية والتي تبقى سرية للغاية. وتتبع وزارة الدفاع الاسرائيلية طرق الاحتيال على الميزانيات عند الحديث عن شق شارع، فيبدأ الجيش الاسرائيلي بشق طريق بإدعاء حاجته إلى هذه الطريق لخدمة تنقلات جنوده وآلياته، ثم بعد فترة زمنية تحضر آليات وزارة المواصلات وتقوم برصف الطريق، وهكذا تصبح الطريق مهيأة لتنقل المستوطنين والاسرائيليين دون أن يتمكن أحد من معرفة مدى التكلفة الحقيقية والواقعية لشق وتعبيد هذه الطريق.

وكشف المراسل العسكري لصحيفة «هآرتس» زئيف شيف النقاب عن جانب من الاساليب التي يتبعها الجيش الاسرائيلي بدعم من وزارة الدفاع ورئيس الحكومة بشكل خاص، على أن الحكومة الاسرائيلية أنفقت أكثر من ١ر٢٥ مليارد شيكل على مد شوارع التفافية في الضفة الغربية وحدها، ومن هذا المبلغ أنفقت ٣٥٠ مليون شيكل بين العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ في ظل حكومة شارون.

ومن الواضح أن الدواعي إلى الإسراع بمد الشوارع وحفر الانفاق وإقامة الجسور هو من منطلقات الإدعاءات الأمنية الاسرائيلية التي تتذرع بها لحماية حدودها وأمن المستوطنات والتجمعات السكنية اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بمعنى أن مدّ الشوارع الالتفافية والطرقات الأخرى والإنفاق ليس من دواعي تسهيل التنقل واختصار الوقت إنما من دواعٍ أمنية صرفة. واتخذت الحكومة الاسرائيلية قراراً بعد أوسلو بالبدء بالطرق الالتفافية بهدف تجاوز التجمعات السكانية الفلسطينية، ولمنع أي احتكاك بين الفلسطينيين والمستوطنين على حدّ راسمي السياسة الاستيطانية الاسرائيلية. ويؤكد الباحث الاسرائيلي في الجغرافيا السياسية اليشاع بورات أن مدّ الشوارع والطرقات الالتفافية لم يتناسب أبداً مع الظروف الطوبوغرافية القائمة في مناطق الضفة الغربية والتي جرى فيها مدّ الشوارع، وهذا النهج يتعارض مع ما هو قائم من فكر مواصلاتي منذ عهود كبيرة، أي الأخذ بعين الاعتبار كل المكونات الجغرافية للمنطقة والاهتمام بالحفاظ عليها دون المس بمكوناتها الطبيعية، إلا بما هو ضروري وحتمي. بينما لم يأخذ واضعو مخططات الطرقات والشوارع والانفاق هذه الجوانب بعين الاعتبار، حتى لو كلف الأمر تخصيص ميزانيات هائلة [١٣]. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، بل إن الاساليب التي يجري فيها مدّ الشوارع وشق الطرقات يؤدي إلى توسيع حجم مصادرات أراضي الفلسطينيين، خاصة الأراضي الصالحة للزراعة سواءاً كانت الجبلية أم السهلية في الأغوار مثلا، والغريب في الأمر أن الأراضي التي يجري مصادرتها لإقامة شوارع وجسور وانفاق لا يسمح للفلسطينيين باستعمالها، إذ إن تنقل الفلسطينيين في اساسه محدود ومحظور عليهم استعمال كثير من الطرقات والشوارع.

والمتتبع لخارطة الطرقات والشوارع التي مدتها وشقتها وزارة المواصلات عن طريق الجيش الاسرائيلي أو دائرة الأشغال العامة أدت إلى فصل كلي بين المستوطنات والتجمعات السكنية الفلسطينية، بحيث أن تنقل المستوطنين من مستوطناتهم والعودة اليها لم يعد يمر في أي تجمع فلسطيني. وهكذا تحولت المستوطنات إلى معسكرات محكمة الإغلاق ومطوقة بشوارع التفافية وطرقات بديلة عن تلك التي يستعملها الفلسطينيون، وأصبح الفلسطينيون سجناء في قراهم وتجمعاتهم السكنية ويحتاجون إلى مزيد من الوقت للتنقل من موقع إلى آخر بعد ان تم تبديل مداخل ومخارج الطرقات بما يخدم المستوطنات.

من هنا نخلص إلى القول أن الطرقات والشوارع التي تقوم بمدّها وشقها الحكومة الاسرائيلية عن طريق مؤسسات وهيئات تابعة لها هي في أساسها استجابة لمخططاتها وتطلعاتها السياسية والأمنية وليس من أجل توفير حلول أزمات مواصلات وسير. أضف إلى ذلك أن مدّ الشوارع وشق الطرقات لحماية تنقل المستوطنين وتوفير أقصر الطرق للوصول إلى التجمعات الفلسطينية، هو دليل على مواصلة الحكومة الاسرائيلية وسياسييها في تبني فكرة السيطرة على الأراضي الفلسطينية والحدّ من حرية الفلسطينيين في التنقل والتحرك، وهي من أبسط وأهم شروط حرية الانسان، وبهذا فإن اسرائيل تكون أخلت بالقرارات الدولية التي تتيح للانسان حق التنقل في وطنه دون حواجز.

الميزانية الاستيطانية مجهولة، فمن يحددها؟

هناك من يعتبر أن ميزانية الاستيطان المعلنة رسمياً والمصادق عليها وما يتبعها من ميزانيات إضافية من قبل الحكومة ما هي إلا جزء من ميزانيات مجهولة وغير معلن عنها على الصعيد الداخلي الاسرائيلي أو الخارجي، وتحاول حكومات اسرائيل التقليل من الحديث عن ميزانيات

ورغم محاولات محققي ومراسلي «هآرتس» وتقارير حركة «سلام الآن» في تقصي الحقائق فإن ما توصلت إليه هذه الأطراف ما هو إلا إظهار ما انفقته الحكومة خلال سني الاحتلال دون المبالغ التي خصصت لشراء أراض وتحويل أموال إلى جمعيات وهيئات استيطانية مختلفة منتشرة في الضفة الغربية وغزة.

ولكن تجدر الاشارة هنا إلى حقيقة واقعية أنه على مدى ١٣ عاماً بين ١٩٩٠ و٢٠٠٣ انفقت اسرائيل رسمياً ٣٥ مليارد شيكل على الاستيطان، بينما الفترة الممتدة بين مطلع السبعينيات ونهاية الثمانينيات والتي لم يجر بشكل أساسي فحص للميزانيات فيها، تم انفاق ما يساوي ١٠ مليارات شيكل فقط.

بمعنى آخر أن الانفاق (أي الذي يتجاوز الميزانية المصادق عليها) المدني الزائد في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل الحكومة الاسرائيلية على إقامة المستوطنات والبنى التحتية المتنوعة وصل إلى حوالي٥٠ مليارد شيكل.

الاستيطان كي تحتفظ لنفسها بحق الظهور بأن موضوع الاستيطان ليس صاحب الأفضلية الكبرى في الاوساط والهيئات الحكومية والحركات الاستيطانية، ولكن الواقع السياسي هو غير ذلك، فإن أحد أكبر وأهم وأبرز أسرار اسرائيل هو ميزانية الاستيطان. وتنجح الحكومة الاسرائيلية في وضع بنود الميزانية العامة بصورة تموه وتُغلّف تلك البنود التي لها علاقة بالاستيطان، والملاحظ أنه حتى اليوم لم تقم أية دائرة أو هيئة حكومية بالكشف عن حجم الميزانيات التي تخصصها الحكومة الاسرائيلية لصالح الاستيطان، أضف إلى ذلك أنه لم يصدر حتى الآن عن أي مكتب حكومي له علاقة بالنشاط والفعاليات الاستيطانية تقرير شامل خاص بالميزانية.

وحاولت جريدة «هآرتس» في عددها الخاص حول التكلفة الاستيطانية من شهر ايلول ٢٠٠٣، وكذلك تقارير حركة «سلام الآن» ومركز ادفا للمساواة والعدالة الاجتماعية ومركز «بتسيلم» أن تبني حجم ميزانية الاستيطان سواءاً كانت الرسمية المعلن عنها أم ذلك الجزء الخفي غير المعروف من منطلق أساليب التخمين والتقدير. فبلغ حجم ميزانية الاستيطان منذ العام ١٩٦٧ وحتى العام ٢٠٠٣ حوالي ٤٥ مليارد شيكل، أي بقيمة ٥ر٢ مليارد شيكل سنوياً. وتبلغ التكلفة التي تنفقها الدولة عدا الميزانية المصادق عليها على مستوطن واحد سنوياً أكثر من عشرة آلاف شيكل، وعلى عائلة مكونة من أربعة أنفار أكثر من ٤٠ ألف شيكل سنوياً.

وتثير التقارير حول المستوطنات والاستيطان الاستغراب من عدم نشر معطيات تفصيلية عن تكلفة الاستيطان طيلة سنوات الاحتلال، حتى أن وزراء حزبي العمل والليكود الذين تولوا وزارة المالية لم يتجرأوا على القيام بهذه الخطوة، فمن هنا: أين يكمن السرّ في هذا الأمر؟

والسؤال كيف يمكن تقصي حقيقة البنود المالية الواردة في ميزانية اسرائيل والمخصصة للمستوطنات؟ المسألة صعبة ومعقدة لكون البنود عامة وتشمل ميزانية اسرائيل كلّها، فلا يمكن فصل ما يخصص لداخل «الخط الاخضر» وما يخصص للمستوطنات، فإذا ورد بند في الميزانية العامة يشير إلى تخصيص مبلغ من المال لإقامة جدرات واسيجة فإن الأمر يظهر بشكل أن هذه ستقام حول قرى الحدود لحمايتها. وتعود هذه الطريقة في إخفاء حجم ميزانية المستوطنات إلى أيام حكومات حزب العمل كي تستمر الولايات المتحدة في تحويل دعمها المالي لاسرائيل بالرغم من أن الإدارة الاميركية معارضة دائمة للاستيطان.

ورغم محاولات محققي ومراسلي «هآرتس» وتقارير حركة «سلام الآن» في تقصي الحقائق فإن ما توصلت إليه هذه الأطراف ما هو إلا إظهار ما انفقته الحكومة خلال سني الاحتلال دون المبالغ التي خصصت لشراء أراض وتحويل أموال إلى جمعيات وهيئات استيطانية مختلفة منتشرة في الضفة الغربية وغزة.

ولكن تجدر الاشارة هنا إلى حقيقة واقعية أنه على مدى ١٣ عاماً بين ١٩٩٠ و٢٠٠٣ انفقت اسرائيل رسمياً ٣٥ مليارد شيكل على الاستيطان، بينما الفترة الممتدة بين مطلع السبعينيات ونهاية الثمانينيات والتي لم يجر بشكل أساسي فحص للميزانيات فيها، تم انفاق ما يساوي ١٠ مليارات شيكل فقط.

بمعنى آخر أن الانفاق (أي الذي يتجاوز الميزانية المصادق عليها) المدني الزائد في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل الحكومة الاسرائيلية على إقامة المستوطنات والبنى التحتية المتنوعة وصل إلى حوالي٥٠ مليارد شيكل.

والمشكلة الأصعب هو في التوصل إلى تقدير لحجم الإنفاق على الأمن في المستوطنات، لأن هذا الجانب هو من أشد الأسرار التي تحافظ عليها الحكومة الاسرائيلية.

وتشير التحقيقات إلى أن تكلفة نفقات عشرة آلاف جندي اسرائيلي قبل انتفاضة الاقصى بلغت مليارد شيكل سنوياً وفي أعقاب انطلاق

الانتفاضة وصل حجم الانفاق العسكري على عشرة آلاف جندي إلى أكثر من ٥ر٢ مليارد شيكل سنوياً، إضافة إلى الإنفاق العادي المذكور آنفاً، فيكون حجم الإنفاق الكلي لعشرة آلاف جندي حوالي ٥ر٣ مليارد شيكل سنوياً، في حال اعتبارنا أن هذه الارقام هي تقديرية وليست مطلقة.

وبالطبع فإن هذا الانفاق سيتم توفيره فيما لو انسحبت القوات الاسرائيلية المحتلة من مناطق الضفة الغربية.

ولقد خبرت اسرائيل في السنوات الأخيرة قيمة وحجم التوفير الذي من الممكن أن يحصل، بل من المؤكد أن يحصل، وذلك في أعقاب الانسحاب الاسرائيلي من لبنان العام ٢٠٠٠، إذ إنها لم تعد بحاجة إلى أعداد كبيرة من الجنود، خاصة تقليص جنود الاحتياط الذين تم تجنيدهم في لبنان أثناء الاحتلال الاسرائيلي للبنان، وبالتالي إلى انتشار جديد للقوات الاسرائيلية على الحدود مع لبنان، وكذلك الأمر فإن انسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية وإعادة انتشارالجنود الاسرائيليين من جديد في نقاط أخرى سيؤدي حتماً إلى التقليل من الإنفاق وتحويل الأموال إلى مشاريع أخرى.

ويعتقد المراقبون الاسرائيليون للتطورات السياسية والاحتمالات التي من الممكن أن تحدث على أرض الواقع أن الانسحاب سيوفر أكثر من ٥٠٪ من الانفاق العسكري، وبالتالي، هذا في حدّ ذاته توفير كبير على ميزانية اسرائيل التي تعاني من تضخم خطير للغاية .

قدسية الاستيطان ومحرمات مناقشته

ان ما تنفقه اسرائيل على حساب مواطنيها داخل «الخط الأخضر» ليس موضوعاً يجري النقاش فيه ولا موضوعاً يجري تداوله، وإن تم ذلك فكأنه معصية أو فيه مركبات من الخطورة على الوجود الاقتصادي – الاجتماعي الاسرائيلي، بل بالعكس فإن استمرار حكومات اسرائيل في تمييع التفاوض مع الفلسطينيين في شتى الطرق ومتابعة اتهام الفلسطينيين بأنهم هم السبب المباشر والرئيسي في فشل كل محاولات التوصل إلى سلام أو تفاهم بين الطرفين، هو في حدّ ذاته ما يخدم التطلعات الاسرائيلية إلى تثبيت دعائم الاستيطان تحت شعار واحد، وهو تطهير إثني للشعب الفلسطيني والسيطرة على أراضيه وتهميش وجوده في فلسطين، وجعله – أي الشعب الفلسطيني – ليس صاحب حق تاريخي أو وجودي في فلسطين، بينما تسود اسرائيل سياسياً وعسكرياً واقتصاديا وحضارياً على فلسطين التاريخية، واستطيع أن أذهب إلى أبعد من ذلك بقولي إن المستوطنات بعد أن يجري تثبيتها ستقوم بنفس النشاطات التي قامت بها الموشافوت والكيبوتسات حتى العام ١٩٤٨ من استعداد عسكري واستراتيجي للانقضاض على التجمعات الفلسطينية وتدميرها.

خلاصة

وخلاصة الأمر المتعلق بالميزانية والنفقات الخاصة بالمستوطنات، كلها تنسجم في تيار واحد، ان الحكومات الاسرائيلية غير مهتمة بالحجم الذي تصل إليه نفقات الاستيطان ما دام الاستيطان يخدم مصالح اسرائيل العقائدية والأمنية والسياسية والاقتصادية. فالمسعى الأساسي لدى الحكومات الاسرائيلية هو بسط الأمر الواقع حتى يصبح من الصعب التراجع عنه في حال الشروع بمفاوضات جادة وحقيقية مع الفلسطينيين، إضافة إلى رغبة الحكومات الاسرائيلية في توفير مدى أمني حيوي لاسرائيل، وهذا لن يتم على وجه الإطلاق بإقامة دولة فلسطينية كما يريد الفلسطينيون وحتى لا كما يطمح إلى ذلك عدد من التيارات اليسارية في اسرائيل. الرغبة الواضحة لدى اسرائيل هي عدم تفكيك المستوطنات، إلا ما هو شكلي منها، وهذا يتجاوب مع بعض الضغوط الاميركية والاوروبية والشارع العام في اسرائيل، إنما السعي إلى ضم المستوطنات إلى اسرائيل والحاقها نهائياً بإسرائيل وفرض السيطرة القانونية نهائيا عليها، ومقابل ذلك فإن بقاء المستوطنات وشبكات الطرق العادية والالتفافية والانفاق والجسور التي أقامتها الحكومات الاسرائيلية ستجعل التجمعات السكنية الفلسطينية بؤراً ضعيفة الكيان غير متصلة ويسودها التمزيق الجغرافي الذي يحول دون تكوين دولة أو دويلة مترابطة الأجزاء وذات استمرارية جغرافية. ومن جهة أخرى ستسعى اسرائيل إلى إضعاف التجمعات السكنية الفلسطينية اقتصادياً لزيادة ارتباط الفلسطينيين بالاقتصاد الاسرائيلي وتحويل الفلسطينيين إلى مجتمع يستهلك المنتجات الاسرائيلية ولن يكون بمقدور هذا المجتمع – الفلسطيني – أن يبني اقتصاداً قوياً وثابتاً.

الهوامش

١ موشي غورالي، محكمة العدل العليا – حاضنة المستوطنات في هآرتس، ٢٠٠٣/٩/٢٣.

٢ راجع مقال غورالي في هآرتس بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٣.

٣ تقرير بتسيلم مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة من العام ٢٠٠٢ على موقع المركز في شبكة الانترنت: www.btselem.org

٤ راجع تقرير «بتسيلم» السابق في ملاحظة رقم ٢.

٥ تقرير «بتسيلم» السابق.

٦ مقالة غورالي، «هآرتس» ٢٠٠٣/٩/٢٣

٧ نقلا عن تقرير حركة «سلام الآن» من العام ٢٠٠٢.

٨ نقلا عن تقرير حركة «سلام الآن» المذكور سابقاً.

٩ عن «هآرتس» ٢٠٠٣/٩/٢٤

١٠ نشرت هذه المعطيات في جريدة «هآرتس» بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٣.

١١ من مقالة ران رزنيك « عيادة لكل مائة مستوطن» في «هآرتس» بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٣.

١٢ تقرير نقلته جريدة «هآرتس» عن مركز «ادفا» ونشرته الجريدة في عدد ٢٠٠٣/٩/٢٣.

١٣ نقلا عن «هآرتس» بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٣.